لهما استغلال تلك الاملاك؛ وكذلك تجفيف بحيرة الحولة، حيث تمّ تشريد ١٥٠٠ عائلة من الفلاحين العرب جراء تنفيذه. وعلاوة على ذلك، فقد سمحت سلطات الانتداب لليهود باقامة ميناء خاص لهم في تل ـ أبيب لمنافسة ميناء يافا العربي، المتاخم له.

وتعزيزاً لدور اليهود في كنف الانتداب، سمحت سلطات الانتداب لليهود بالاشراف على مدارسهم، ممّا أتاح لهم انشاء جيل له ملامحه اليهودية الخاصة؛ وقد نمت المدارس اليهودية في ظل الانتداب، وزاد عددها من ١٣٧ مدرسة سنة ١٩٢٠ الى ٥٧٣ مدرسة سنة ١٩٤٥.

وخصص المؤلف الفصل الثاني لدراسة فئات المجتمع الفلسطيني في ظل الانتداب، متعرّضاً الى التركيب الاجتماعي لعرب فلسطين، بفئاتهم الثلاث: الفلاحون، والحضريون، والبدو. وركز على دور الفلاحين، حيث بلغ عددهم ٤٧٧٦٩٣ سنة ١٩٢٢، أي ٧٠ بالمئة من مجموع السكان العرب آنذاك، حيث كان عددهم ٧٥٢٠٤٨ نسمة. أما الحضريون، فيقوم المؤلف بتقسيمهم الى ثلاث طبقات: الاولى طبقة كبار الملاك، كآل طوقان وعبدالهادي والحسيني والخالدي والنشاشيبي، متطرقاً الى دور هذه الطبقة، سياسياً ودينياً، كونها تنتمي الى طبقة الاشراف؛ والطبقة الثانية هي طبقة التجار، وبروز دورها ونموها بعد انشاء سكة حديد يافا ـ القدس سنة ١٨٥٦، برأس مال فرنسي، وكذلك افتتاح قناة السويس للملاحة سنة ١٨٦٩، الامر الذي ترتب عليه نمو رأس المال الاجنبي في فلسطين، وبالتالي، أدى الى نمو عدد سكان المدن الساحلية في فلسطين؛ اما الثالثة، الأخيرة، فهي طبقة العمال وضآلة حجمها الاجتماعي، وارتباطها بالصناعات اليدوية، أو الصناعات الزراعية. وتطرق المؤلف الى البدو، وخصائصهم، وتكوينهم، ومناطق انتشارهم.

كذلك، تناول الفصل الثاني فئات السكان اليهود، عبر متابعة بدايات هجرتهم الى فلسطين وانشاء مستوطنة ريشون ليتسيون سنة ١٨٨٢، وتبدّل موقف تركيا من هجرة اليهود الى فلسطين، بعد قيام حكومة الاتحاد والترقي، انتقالاً الى تتالي الهجرات اليهودية الى فلسطين، وخاصة ما عرف بالهجرة الثالثة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣)؛ اذ قدر عددها بـ ٣٥ ألف مهاجر. وتناول المؤلف الوسائل غير المشروعة لدخول اليهود الى فلسطين، كمهرجان الالعاب الرياضية المكابية (نسبة الى النادي المكابي)، وهي عبارة عن دورة العاب بدأ اليهود باقامتها منذ سنة ١٩٢٧، اضافة الى تحججهم بالمعارض، والسياحة، والزواج الصوري، وانتحال صفة رجال الدين، وما رافق ذلك من قوانين بريطانية تقوم بتسهيل تسرّب اليهود الى فلسطين، والاقامة فيها، حتى بلغ عدد اليهود في فلسطين ـ حسب الاحصاء الذي أجرته حكومة الانتداب سنة ١٩٢٢ ـ نحو ٨٣٩٧٤، زادوا الى ١٦٤٧٩٦ يهودياً العام ١٩٣١، وارتفع هذا العدد الى ٤٤٥٤٥٧ العام ١٩٣٩.

دولة داخل دولة

تناول الفصل الثالث ملكية الاراضي والزراعة في ظل الانتداب، وكذلك أوضاع الاراضي واشكال الاقطاع في العهد العثماني، وذلك كخلفية اساسية لما برز من مشكلات تتعلق بالاراضي، وخاصة الاميرية والمشاع منها. واورد المؤلف ان ملكية الاراضي الفلسطينية، حتى العام ١٩١٨، كانت ٢٧,٠٢٧,٠٣٢ مليون دونم، وموزعة كالتالي: ١٢ مليون دونم (٤٣,٩ بالمئة) اراض مسجلة باسم الدولة (اميرية)؛ ١٣,٦٧٣,٠٣٢ مليون دونم (٥٢ بالمئة) أراض مسجلة باسماء المالكين العرب؛ ٦٥٠ الف دونم (٢٥ بالمئة) اراض مسجلة باسماء اليهود؛ ٧٠٤ آلاف دونم (٢,٦ بالمئة) اراض مسجلة على انهار وبحيرات.

وتوزعت ملكية الاراضي المسجلة باسم المالكين العرب ما بين الاسر الاقطاعية الفلسطينية والاسر الاقطاعية غير الفلسطينية، واراضي الوقفين، الاسلامي والمسيحي، بالاضافة الى الملكيات الاخرى الصغيرة المقسمة، وأيضاً الواقعة ضمن المشاع. وقد تميزت الاسر الاقطاعية الفلسطينية باتساع نفوذها، وبما تمتلكه من اراضي قرى بأكملها؛ فعائلة عبدالهادي، مثلاً، كانت تمتلك ١٧ قرية، وعائلة الجيوسي ٢٤ قرية، وعائلة البرغوثي ٣٩ قرية؛ وقدرت املاك عائلة عبدالهادي في نابلس وجنين بحوالى ٦٠ ألف دونم، وعائلة الحسيني بحوالى ٥٠